

بيان صحفي

بيان صحفي للنشر الفوري

وكالة Moody's : إصدارات الصكوك مستقرة إلى حد كبير لعام 2018

مركز دبي المالي العالمي - دبي، 4 سبتمبر/أيلول 2018 -- من المتوقع أن تصل إصدارات الصكوك من 90 إلى 100 دولار أمريكي في عام 2018 وذلك تماشياً مع مستويات الإصدار لعام 2017.

يُدمع توقعات Moody's لإصدار الصكوك المستقر إلى حد كبير لهذا السنة - على الرغم من وجود انخفاض بنسبة 12% لـ 55 مليار دولار في النصف الأول من عام 2018 - الإصدار المنتظم من الهيئات الحكومية والشركات في ماليزيا (A3، مستقرة) وإندونيسيا (Baa2، مستقرة) في النصف الثاني من عام 2018. وكان الانخفاض في إصدارات الصكوك خلال النصف الأول من عام 2018 مدفوعاً بوجود حجم إصدار أقل في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي.

ومن جانبه قال نيتيش هوجناغاروالا، نائب الرئيس ومسؤول ائتمان أول في وكالة Moody's: "نحن نتوقع استمرار نمو حجم إصدارات الصكوك على المدى الطويل نظراً لقيام الحكومات في أسواق التمويل الإسلامي الأساسية بتحويل مزيج التمويل الخاص بها إلى مجموعة من الأدوات التقليدية والإسلامية".

جهات الاتصال

دبي - مركز دبي المالي العالمي

نيتيش هوجناغاروالا

نائب الرئيس - محلل ائتمان أول

مجموعة المؤسسات المالية

Moody's Investors Service Middle East

Limited

خاضعة لسلطة دبي للخدمات المالية

مبنى بريسينكت، الطابق الثالث

صندوق البريد: 506845

مركز دبي المالي العالمي - دبي

الإمارات العربية المتحدة

المستثمرون: +44 20-7772-5456

الصحفيون: +44 20 7772 5454

لندن

هنري ماكيفين

مساعد المدير الإداري

مجموعة المؤسسات المالية

المستثمرون: +44 20-7772-5456

الصحفيون: +44 20 7772 5454

مكتب الإصدار:

Moody's Investors Service Middle East

Limited

خاضعة لسلطة دبي للخدمات المالية

مبنى بريسينكت، الطابق الثالث

صندوق البريد: 506845

مركز دبي المالي العالمي - دبي

الإمارات العربية المتحدة

المستثمرون: +44 20-7772-5456

الصحفيون: +44 20 7772 5454

كما أشارت Moody's إلى أن إطلاق برنامج المتداولون الرئيسيون في يوليو/تموز 2018 للصكوك الحكومية في المملكة العربية السعودية (A1، مستقرة)، وبدء تداول الصكوك في البورصة التركية في أغسطس/آب 2018، يدعم السوق.

ويعمل إصدار الصكوك الخضراء في ماليزيا وإندونيسيا على تسريع نمو السوق حيث تسعى الحكومات في كلا البلدين إلى الدفع بأجندة السياسة المستدامة من خلال جذب رؤوس الأموال الخاصة في مشاريع البنية التحتية منخفضة الكربون والمقاومة للمناخ. وتم إصدار الصكوك الخضراء الأولى في العالم في عام 2017 في ماليزيا، وكشفت حكومة إندونيسيا النقاب عن أول صكوك خضراء سيادية في فبراير/شباط 2018، حيث جمعت 1.25 مليار دولار.

ويمكن أن تشجع الإصدارات الماليزية والإندونيسية السابقة جهات إصدار أخرى على دخول سوق الصكوك الخضراء، وخاصة حكومات دول مجلس التعاون الخليجي التي تهدف إلى تنويع اقتصاداتها بعيداً عن صناعة النفط.

يمكن الاطلاع على تقرير "النظرة المستقبلية لسوق الصكوك - تحديث النصف الأول من عام 2018 - الشامل لعدة قطاعات"، على الموقع الإلكتروني www.moodys.com. كما يمكن لمشركي Moody's الحصول على هذا التقرير من خلال الرابط الموجود في نهاية هذا البيان الصحفي. يُعد هذا البحث تحديثاً للأسواق ولا يمثل إجراء تصنيفي.

يمكن للمشاركين الاطلاع على التقرير من خلال الرابط التالي:

http://www.moodys.com/viewresearchdoc.aspx?docid=PBC_1134853

هذه الوثيقة ترجمة لوثيقة أصلية باللغة الإنجليزية بعنوان:

Moody's: Sukuk issuance to remain broadly stable in 2018

مركز دبي المالي العالمي - دبي - 4 سبتمبر/أيلول 2018، هذه الوثيقة ترجمة لوثيقة أصلية باللغة الإنجليزية، وهي خدمة للأطراف المعنية وإذا كان أي نص في هذه الترجمة غير متسق مع نص الوثيقة الأصلية باللغة الإنجليزية فإنه يعتد بنص الوثيقة الأصلية باللغة الإنجليزية.

ملاحظات للصحافيين فقط: للمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بالاستعلامات الصحفية العالمية على الأرقام التالية: لندن: +44 20 7772 5456، نيويورك: +1 212 553 0376، طوكيو: +813 5408 4110، هونغ كونغ: +852 3758 1350، سيدني: +61 2 9270 8141، مدينة المكسيك: 001 888 779 5833، ساو باولو: 0800 891 2518، بوينس آيريس: 0800 666 3506، يمكنكم أيضا الاتصال بنا عبر بريدنا الإلكتروني mediarelations@moodys.com أو زيارة موقعنا www.moodys.com.

لا يعلن هذا المنشور عن إجراء تصنيف ائتماني. للحصول على أي تصنيفات ائتمانية مشار إليها في هذا المنشور، يرجى الاطلاع على علامة تبويب التصنيفات على صفحة المصدر / الكيان على الموقع www.moodys.com للحصول على أحدث المعلومات حول إجراءات التصنيف الائتماني والتسلسل التاريخي للتصنيفات.

حقوق الطبع والنشر مؤسسة Moody's ، © 2018 ، مؤسسة Moody's Investors Service, Inc. و/أو Moody's Analytics, Inc. أو مرخصهما وتابعهما (معاً "MOODY'S"). جميع الحقوق محفوظة.

إن التصنيفات الائتمانية هي الآراء التي تبديها وكالة Moody's لخدمات المستثمرين وشركات التصنيف التابعة لها حول المخاطر الائتمانية النسبية المتوقعة في المستقبل لكل من الكيانات والالتزامات الائتمانية أو الديون أو الأوراق المالية الشبيهة بالديون. "إصدارات Moody's" الآراء التي تبديها وكالة Moody's حول مخاطر الائتمانية النسبية المتوقعة في المستقبل لكل من الكيانات والالتزامات الائتمانية أو الديون أو الأوراق المالية الشبيهة بالديون. وتعرف وكالة Moody's لخدمات المستثمرين مخاطر الإلتزام بأنها المخاطر الناشئة عن احتمال عدم وفاء أحد الكيانات بالتزاماته التعاقدية والمالية عند استحقاقها وتعرضه للخسارة المالية في حال تعذر عليه الوفاء. ولا تعالج التصنيفات الائتمانية أي مخاطر أخرى بما فيها على سبيل المثال لا الحصر: مخاطر السيولة ومخاطر القيمة السوقية أو المخاطر المتعلقة بتقلب الأسعار. إن التصنيفات الائتمانية الآراء التي تقدمها Moody's التي تتضمنها إصدارات الوكالة ليست تصريحات بشأن حقائق مالية أو تاريخية. كما يجوز أن تتضمن إصدارات MOODY'S تقديرات كمية قائمة على النماذج للمخاطر الائتمانية والآراء ذات الصلة أو التعليقات المنشورة من جانب MOODY'S ANALYTICS, INC. وكذلك، لا تُشكل أو تُقدم التصنيفات الائتمانية وإصدارات Moody's أي مشورة استثمارية أو مالية، ولا توصيات بشراء أو بيع أو الاحتفاظ بأية أوراق مالية؛ فضلاً عن أي من التصنيفات الائتمانية أو إصدارات Moody's لا يعلقون على مدى ملائمة أي قرار استثماري معين لأي مستثمر بعينه. إن وكالة Moody's تُصدر تصنيفاتها الائتمانية وتشر إصداراتها مع الأخذ في الاعتبار أن كل مستثمر سوف يقوم بدراسة وتقييم ، مع مراعاة كامل العناية الواجبة، كل ورقة مالية هو بصدد شرائها أو الاحتفاظ بها أو بيعها.

ليس المقصود من التصنيفات الائتمانية من جانب مؤسسة MOODY'S وكذلك مطبوعاتها أن تُستخدم من جانب مستثمري التجزئة، وسيكون من قبيل التهور وغير الملائم أن يستخدم مستثمرو التجزئة تصنيفات MOODY'S أو مطبوعاتها في الاعتبار عند اتخاذهم أي قرار استثماري. وفي حالة إذا ما راودك أي شك، ينبغي عليك الاتصال بمستشارك المالي أو أي مستشار محترف آخر لديك.

إن كافة المعلومات التي يحتويها هذا المستند محمية بموجب القانون، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، قانون حقوق الطبع والنشر وتُحظر نسخ أو إعادة نسخ أو إعادة تجميع أو إرسال أو نقل أو نشر أو إعادة توزيع أو إعادة بيع أو تخزين هذه المعلومات بهدف استخدامها لأي مما سبق، كلياً أو جزئياً، وبأي صيغة أو أسلوب أو بأية وسيلة مهما كانت، من قبل أي شخص دون الحصول على موافقة خطية مسبقة من Moody's.

إن التصنيفات الائتمانية ومطبوعات Moody's المودعة ليست مخصصة للاستخدام من قبل أي شخص كمقياس حيث أن هذا المصطلح محدد للأغراض التنظيمية ولا يجب استخدامه بأي طريقة قد تؤدي إلى اعتبارها مقارنة.

حصلت MOODY'S على كل المعلومات المتضمنة في هذا المستند من مصادر تقرض Moody's أنها دقيقة ويُعتمد عليها. ونظراً لاحتمالية وجود خطأ بشري أو ميكانيكي، إضافة إلى عوامل أخرى، تم توفير هذه المعلومات "كما هي" دون ضمان من أي نوع. تتخذ وكالة Moody's كافة التدابير اللازمة لكي تضمن ان المعلومات التي تستعين بها في منح التصنيفات الائتمانية ذات جودة كافية ومن مصادر تعتبرها Moody's أنها موثوق بها، بما في ذلك، الاستعانة بمصادر من طرف ثالث مستقل. ومع ذلك، فإن وكالة Moody's لا تعمل كمدقق ولا يمكنها، في كل حالة، أن تقوم على نحو مستقل، بمراجعة أو التحقق من المعلومات التي تلقاها فيما يخص عملية التصنيف، أو في إعداد مطبوعات MOODY'S.

بالقدر الذي يسمح به القانون وبجيزه، فإن مؤسسة MOODY'S وكذلك مديريها والمسؤولين فيها وموظفيها وكلائها وممثليها، والمرخصين والموردين. لا تتحمل أية مسؤولية تجاه أي شخص أو جهة عن أية خسائر أو أضرار سواء كانت غير مباشرة أو خاصة أو استتباعية أو عرضية، من أي نوع، تنشأ من أو فيما يتصل بالمعلومات المتضمنة طيه أو استخدام تلك المعلومات أو عدم القدرة على استخدامها، حتى وإن كانت مؤسسة MOODY'S أو أي من مديريها أو المسؤولين فيها أو موظفيها أو وكلائها أو ممثليها أو المرخصين أو الموردين. قد علمت مقدماً بإمكانية وقوع تلك الخسائر أو الأضرار، بما في ذلك دون حصر: (أ) أي خسارة لرجح حالي أو محتمل أو (ب) أي خسارة أو ضرر ينشأ حيث لا تكون الأداة المالية ذات الصلة هي موضوع تصنيف ائتماني معين مخصص من جانب مؤسسة MOODY'S.

بالقدر الذي يسمح به القانون وبجيزه، فإن مؤسسة MOODY'S وكذلك مديريها والمسؤولين فيها وموظفيها وكلائها وممثليها ومرخصها وموردتها. لا تتحمل أية مسؤولية عن أية خسائر أو أضرار سواء كانت مباشرة أو تعويضية تقع لأي شخص أو جهة، بما في ذلك دون حصر، أي إهمال (ولكن مع استبعاد أي عمل احتيالي، أو سوء تصرف متعمد، أو أي نوع آخر من المسؤولية لا يمكن تجنباً لأي ليس أو شك. استبعادها) من جانب، أو أي احتمال في نطاق أو خارج نطاق سيطرة، مؤسسة MOODY'S أو أي من مديريها أو المسؤولين فيها أو موظفيها أو وكلائها أو ممثليها، أو المرخصين أو الموردين، تنشأ عن أو فيما يتصل بالمعلومات المتضمنة طيه أو استخدام تلك المعلومات أو عدم القدرة على استخدامها.

ولا تقدم Moody's أي ضمان - صريح أو ضمني - بشأن دقة أو استمرارية أو تمام أو إمكانية بيع أو ملائمة مثل هذه التقييمات أو المعلومات لأي غرض معين لأي تصنيف أو رأي أو معلومات مقدمة أو صادرة عن Moody's بأي صيغة أو أسلوب أياً كانوا .

تُفصح وكالة Moody's لخدمات المستثمرين بموجب هذا المستند، وهي شركة مملوكة بالكامل لمؤسسة Moody's، أن معظم المُصدرين لسندات الديون (بما في ذلك سندات الشركات والبلديات و، الصكوك والكمبيالات والأوراق التجارية) والأسمم الممتازة المُصنفة بواسطة Moody's لخدمات المستثمرين، قبل طلب التكليف بعمل أي تقييم، قد وافقوا على الدفع ل Moody's لخدمات المستثمرين مقابل خدمات التقدير والتقييم المقدمة بواسطتها رسوماً تتراوح بين 1500 و 2.500.000 دولار أمريكي. تتبنى كل من مؤسسة Moody's (Moody's لخدمات المستثمرين سياسات وإجراءات خاصة بالتعامل مع استقلالية عمليات التصنيف التي تجريها وكالة Moody's لخدمات المستثمرين وعمليات التصنيف بشكل عام.

يتم نشر المعلومات المتعلقة بأعمال التحالف التي قد تحدث بين مديري MCO والجهات المُصنفة، وبين الجهات التي تحتفظ بتصنيفات من Moody's لخدمات المستثمرين والتي كانت قد أبلغت مفوضية تنظيم التعامل مع الأوراق المالية SEC علناً عن حصة ملكية في MCO بأكثر من 5%، يتم نشرها على موقع شبكة على الموقع الإلكتروني www.moody.com تحت عنوان "Investor Relations – Corporate Governance – Director and Shareholder Affiliation Policy."

أحكام إضافية خاصة بأستراليا فقط: أي نشر لهذه الوثيقة في أستراليا يكون بموجب "رخصة الخدمات المالية الأسترالية" الممنوحة للكيان التابع ل Moody's Investors ، MOODY'S ل Service Pty Limited ABN 61 003 399 657 AFSL 336969 (أو Moody's Analytics Australia Pty Ltd ABN 94 105 136 972 AFSL 383569) حسبما ينطبق). إن هذه الوثيقة موجهة "لعملاء قطاع البيع بالجملة" فقط وفي سياق المعنى المقصود في المادة 761 G من قانون الشركات للعام 2001، من خلال استمراركم الحصول على حق الاطلاع على هذه الوثيقة داخل أستراليا، فأنتم تتعهدون ل MOODY'S بأنكم تحصلون على هذه الوثيقة بصفتمكم "عملاء قطاع البيع بنظام الجملة" وأنه لن يكون لكم أو الجهة التي تمثلونها الحق، بطريق مباشر أو غير مباشر، في نشر هذه الوثيقة أو محتوياتها "لعملاء البيع بنظام التجزئة" وفقاً للمعنى المقصود في المادة 761 G من قانون الشركات لعام 2001. ويعتبر تصنيف MOODY'S الائتماني رأياً فيما يتعلق بالجدارة الائتمانية للمصدر إزاء الالتزام بسداد الدين الخاص بجهة الإصدار، وليس بشأن الأوراق المالية لأسمم جهة الإصدار أو أي شكل من أشكال الأوراق المالية المتاحة لمستثمري التجزئة؛ علماً بأنه من سيكون من قبيل التهور وغير الملائم بالنسبة لمستثمري التجزئة استخدام تصنيفات MOODY'S أو مطبوعاتها عند اتخاذ أي قرار بالاستثمار. وإذا انتابتك أي شكوك بشأن هذا الأمر، يتعين عليك الاتصال بمستشارك المالي أو أي مستشار مهني آخر.

أحكام إضافية خاصة باليابان فقط: فإن موديز اليابان كيه كيه هي وكالة تصنيف ائتمانية تابعة ومملوكة بالكامل لوكالة موديز جروب اليابان جي كيه المملوكة بالكامل من قبل موديز أوفيسيس هولدينجز إنك، وهي شركة تابعة مملوكة بالكامل من قبل أم سي او، موديز اس اف اليابان كيه كيه هي وكالة تصنيف ائتمانية تابعة ومملوكة بالكامل لوكالة موديز اليابان كيه كيه. موديز اس اف اليابان ليست وكالة تصنيف ذات أهمية قومية. لذلك، فإن التصنيفات الائتمانية من قبل موديز اس اف اليابان هي تصنيفات ائتمانية بدون أهمية قومية. تم تحديد التصنيفات الائتمانية بدون أهمية قومية من قبل أية هيئة ليست ذات أهمية قومية. وبالتالي لا يؤهل الالتزام المصنف أنواع معالجة معينة بموجب قوانين الولايات المتحدة. موديز اليابان كيه كيه و موديز اس اف اليابان هي وكالات تصنيف ائتمانية مسجلة في وكالة اليابان للخدمات المالية وأرقام تسجيلها لدى مفوض وكالة الخدمات المالية في اليابان هي 2 و 3 على التوالي.

تُفصح وكالة موديز اليابان كيه كيه أو موديز اس اف اليابان (حسب الحالة) بموجب هذا المستند أن معظم المُصدرين لسندات الديون (بما في ذلك سندات الشركات والبلديات والصكوك والكمبيالات والأوراق التجارية) والأسهم الممتازة المُصنفة بواسطة موديز اليابان كيه كيه أو موديز اس اف اليابان (حسب الحالة) قبل طلب التقييم بعمل أي تقييم، قد وافقوا على الدفع إلى موديز اليابان كيه كيه أو موديز اس اف اليابان مقابل خدمات التقدير والتقييم المقدمة بواسطتها رسوماً تتراوح بين 200,000 ين ياباني إلى 350,000,000 ين ياباني. تبنى كل من موديز اليابان كيه كيه أو موديز اس اف اليابان سياسات وإجراءات خاصة لمعالجة المتطلبات التنظيمية اليابانية.